

ركن الخطباء

من يتحمل مسؤولية دفع وتوجيه ردود الفعل الإنسانية؟

نيك كيتير



عادة ما تحتل المجموعات المحلية خط المجابهة الأول في تحمل عبء الجهود الإنسانية اللازمة عند وقوع الكوارث بدءاً من تدفق اللاجئين إلى إغاثة ضحايا الزلازل. وهنا نتساءل: هل يجب على الوكالات الدولية أن تعيد تشكيل نفسها كشبكات تضامن ودفاع وأن تبدأ في إعطاء دقة القيادة إلى المنظمات غير الحكومية الجنوبية؟

الإنساني كمجلس إفريقي للخبراء ومركز للبحوث وتبادل المعلومات بخصوص قضايا الكوارث الإنسانية والطبيعية. ومن المخطط أن تسهل عملية الاتصال بين الوكالات الإنسانية الأفريقية ونظرائهم الدوليين، ونصح المنظمات غير الحكومية الأفريقية حول طرق الحصول على مصادر جديدة وإضافية، والعمل على تحسين طرق الإدارة الجيدة داخل القطاع الإنساني في أفريقيا.

وعبر العديد من المندوبين عن إحباطهم العميق بسبب تردد الشمال في السماح للمنظمات غير الحكومية الأفريقية للحصول على المصادر اللازمة لها لمواصلة مهماتها. وقد حث القرار النهائي المتبرعين على تحويل على الأقل ٢٥٪ من المساعدات الإنسانية من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية، وبتدنى ١٠٪ من المنح المقدمة للنفقات العامة بدلاً من ٥٪ غير الثابتة الخاصة بالدمع المقدم في أغلب الأحيان من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وممولين آخرين.

ولا يدل انتشار وكالات الإغاثة الدولية وظهور متبرعين جدد - بمجموعات تبلغ عن متطلبات تصاف فوق العبء الحالي للمنظمات غير الحكومية المسئولة - على ظهور المجتمع المدني أمام العيان، وتمويل وتعيين الموظفين لمساعدته على الازدهار والنمو، ولكن السكان المهجرين فقدوا فرص الحصول على مساعدات محلية ومناسبة وفورية ومربحة. وهناك تقريباً اتصال خفي بين كوارث المنطقة الجنوبية واحتياجات الوكالات الشمالية لحصول على "كارثة جيدة" لفت انتباه الإعلام والحصول على التمويل لتغطية رواتبهم، إضافة إلى الفوائد وتذاكر الطيران، والفنادق، والسيارات الفارهة، ناهيك عن اللقاءات والمترجمين.

ومن الواضح أنه من مصلحة الجميع في الحصول على التمويل الكامل للعمل الإنساني مع جبهة عمل محلية تعمل بفاعلية واستمرارية. ويجب أن يسمح للمنظمات غير الحكومية المحلية تولي دقة عمليات

بسرعة وعليهم أن يؤديوا مهمات تتراوح ما بين إطلاق حملات توعية بخصوص مرض الإيدز إلى تقديم النصائح بخصوص الامتداد الزراعي. وحالياً تعالج المنظمات غير الحكومية الأفريقية قضايا مثل متابعة أمور مخيمات اللاجئين، وتقديم النصائح النفسية، وإدارة معلومات البرامج والكثير غيرها.

الحلقة الدراسية للمنظمات غير الحكومية الأفريقية

في الوقت الذي أحرزت فيه المبادرة التي أطلقت في ستوكهولم في عام ٢٠٠٣ ما بين الحكومات لتمويل المشاريع الإنسانية الجيدة تقدماً محدوداً، اجتمع المئات من ممثلي المنظمات غير الحكومية الأفريقية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ في أديس أبابا لمناقشة خططهم المستقبلية. وقد عقدوا هذا الاجتماع بناءً على دعوة الإتحاد الأفريقي والمنظمة الأفريقية للعمل الإنسانية. أحد أهم وكالات الإغاثة المحلية في القارة، والتي أسست على يد الدكتور داويت زاودي، الرئيس السابق للصليب الأحمر الإثيوبي، في أعقاب الإبادة الجماعية في رواندا. وتمتلك الآن المنظمة الأفريقية للعمل الإنساني مكاتب وأمناء ومساندين عبر القارة.

وفي إشارة إيجابية استمع بعض المتبرعين والوكالات الهامة إلى مخاوف المنظمات المدنية أثناء اجتماع عقد في أديس أبابا بدعم من وكالة التعاون اليابانية الدولية، ووكالة التنمية الدولية السويدية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، والإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، واللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

واتفق الاجتماع على تأسيس مركز للعمل

وقد شهدت المنطقة تدفق مئات الوكالات الدولية القادمة على الدول التي تأثرت بالتسونامي بفضل حملات التبرعات الكبيرة والتغطية الإعلامية المستمرة، رغم تواجد الحكومات النشطة والقوات عسكرية وخدمات طوارئ، بالإضافة إلى الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر النشطة، وشبكات دينية شاملة ومنظمات غير حكومية محلية كثيرة ومجموعات سكانية.

وعادة ما تؤكد وكالات الإغاثة الدولية على حقيقة وجود شركاء محليين طويلي الأمد لديهم في المناطق المتضررة، ولكن بسبب تصرفات وسلوك الأنظمة السابقة وقلة الثقة الناجمة عن ذلك جعل بعض المؤسسات تتردد في إرسال الدعم المالي مباشرة إلى شركائهم خوفاً من تكديس هؤلاء لها في خزائهم. ولكن عند سفر موظفيهم إلى تلك البلاد يجدون منظمات محلية ومعابد وكنائس ومساجد ومشاريع تجارية محلية وجمعيات خيرية وجهات ممولة تقدم جميعها الخدمات تقريباً في كل مكان.

ويبدو أن مؤسسات المساعدة الدولية من السودان إلى سريلانكا عالقة داخل شبكة الزمن، وغير قادرة على ملاحظة التغييرات الجوهرية الجارية في مهارات وقدرات وتطلعات الأعداد المتزايدة للمنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية، ولكن الأخيرة متلهفة للعب دور كامل في الكوارث وفي جوانب التطوير والدفاع، ولكنها تتراجع فقط بسبب قلة التمويل الثابت والصعوبات الناتجة عن الاحتفاظ بطاقم مدرب بسبب الرواتب العالية المعروضة في مكان آخر. وحتى في أفريقيا، حيث عانت الوكالات الدولية من ندرة المنظمات غير الحكومية المحلية، في الوقت الذي ينمو فيه المجتمع المدني

البريد الإلكتروني:

wordspicturesuk@yahoo.co.uk

للمزيد من المعلومات حول منظمة العمل
الإنساني الأفريقية يمكن الاطلاع على
الموقع: www.africahumanitarian.org

أو الاتصال بـ: منظمة العمل الإنساني الأفريقية،
ص.ب. 110، الرمز البريدي 1250، أديس
أبابا، إثيوبيا. هاتف: +251 1 511224.
البريد الإلكتروني: aha@telecom.net.et

1. سنناقش هذا الموضوع بشكل أفضل في عدد 24 من

نشرة الهجرة القسرية.

2. متوفر على الموقع:

www.un.org/News/Press/docs/2003/

”يميل نظام المساعدة الدولية اليوم لمصلحة
جدول الأعمال الشمالي وبالتالي لا يستطيع
الرد بشكل كافي على أولويات المنظمات
في الجنوب. ومنذ زمن بعيد كانت صورة
إفريقيا عبارة عن منطقة يائسة تحمل النزاع
والمجاعة والتهميم وتفتقر إلى القدرة على
مواجهة الأزمات بشكل فعال. وتدعم هذه
الفكرة مثال المساعدة الذي يهمل ويضعف
القدرة المحلية، ويصور الممثلين عن الهيئات
الأفريقية كمقاولين ثانويين يمثلون جهات
دولية. ويجب أن تكون معالجة الأزمات
والنزاعات والكوارث في أفريقيا من أهم
وأول مسؤوليات الأفارقة“.

نيك كيتير، مستشار ومعلق على القضايا
الإنسانية.

المساعدة، مع أن البعض طور قدراتهم
الخاصة على توليد أموال محلية ودولية عن
طريق المشاريع التجارية، والمنح المباشرة،
ودفعت مصادر الخدمات الاجتماعية إضافة
إلى التبرعات من القادمة من خارج البلاد عن
طريق الإنترنت. وتحتاج الوكالات المحلية
إلى تمويل أكبر، يمكن أن يرد بعضها عن ما
يفيض عن وكالات الإغاثة الشمالية، وعندها
ستتبع الأخيرة حملات جمع التبرعات
الداعمة ودور الدفاع لشركائهم في خط
المواجهة بطريقة تؤذيها العديد من الشبكات
الدينية.

ويطلب المجتمع المدني في الجنوب
الحصول على فرصة لتحمل المزيد من
المسؤوليات. وبحسب قول داويت زاود:

إهمال الموارد البشرية للاجئين قبل إعادتهم إلى وطنهم

أتل هيتلاند

كينيا، ومنطقة كاراماجونج في أوغندا وفي
منطقة جنوب السودان. ولكن على الرغم
من موافقة الجهات المانحة للمساعدات على
أهداف الممتدى وقيامها بكثير من الرحلات
الجوية المستأجرة من نيروبي إلى الحدود
السودانية من أجل «تقييم الموقف»، لم يتم
تخصيص أي تمويل.

والآن، وبعد أن بدا في نهاية الأمر أن السلام
قد تحقق في جنوب السودان، فإن النتيجة قد
تكون أكثر من مجرد تأخر التنمية: إذ إن
عملية إعادة الأعمار والسلام الهشة برمتها
قد تتعرض للخطر، ولو كانت هناك مشاركة
أكثر من جانب المؤسسات المتخصصة في
الدولة المضيفة لما حدث ذلك.

يتعين على الجهات المانحة أن تتعلم اتخاذ مقعد
خلفي، لإتاحة الفرصة لمشاركة المؤسسات
المهنية المحلية والاهتمام بمشورتها. ونحن
في حاجة إلى التعلم من الماضي وتعرف
الأخطاء وعواقبها. ومع تراجع الجهات
المانحة للمساعدات عن تحديد الأولويات
يمكنها أن تضع في الصدارة للقيام بالعمل
أولئك الذين كان ينبغي أن يكونوا بالفعل
هناك: المؤسسات المحلية، والحكومات
واللاجئين والعائدين أنفسهم.

أتل هيتلاند متخصصة في التنمية وتعليم
اللاجئين وعمل في شرق إفريقيا،
وأفغانستان وباكستان. البريد الإلكتروني:
atlehetland@yahoo.com

كما أننا نعترف بقدرات المنظمات المحلية،
ولم نعمل الكثير لبناء إمكاناتها. وأدى جهاز
تنسيق الوكالات المعنية بمساعدة اللاجئين
الأفغان (ACBAR)، الذي يحتفظ بمكاتب
له في بيشاور وكابل عملاً ممتازاً فيما
يتعلق بمشاركة الأفغان. ورغم ذلك، هناك
أمثلة قليلة للغاية لبرامج التنمية المؤسساتية
وبرامج الدراسات الدولية طويلة الأمد
وغيرها من حلقات الوصل المؤسساتية بين
المنظمات غير الحكومية والمؤسسات، وبين
المؤسسات الباكستانية والأفغانية.

وهناك فرصة لتحسين الوضع. ومن خلال
التمويل من الجهات المانحة للمساعدات
والدعم من جانب المنظمات غير الحكومية،
بإمكان المتخصصين الباكستانيين والأفغان
والمسؤولين في الحكومتين التعاون معاً
على وضع خطط لعمل سريع. ويمكن تنفيذ
جانب كبير من التدريب في الدول المجاورة
لأفغانستان بدلاً من تنفيذه في أماكن أكثر بعداً
وتكلفة. ولا تستطيع أفغانستان الانتظار وقتاً
أطول حتى يجري تجهيز مؤسساتها التعليمية
تماماً للقيام بالتدريب اللازم.

وتواجه منطقة جنوب السودان المشكلة نفسها.
ففي أواخر التسعينيات من القرن الماضي،
قمت بتنسيق منتدى تنمية منطقة تركانا.
وجمع المنتدى في وقت واحد «الخبراء»،
والسياسيين، والجهات المانحة للمساعدات،
والمنظمات غير الحكومية من أجل توفير
المساعدات التعليمية. لاسيما التعليم الثانوي
والفني، وتعليم السلام وتخطيط إعادة
الإعمار - للمواطنين في منطقة تركانا في

منذ عام 2002 عاد أكثر من ثلاثة ملايين
لاجئ إلى وطنهم أفغانستان، معظمهم قادمون
من باكستان وإيران، في أكبر عملية إعادة
للوطن بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة العليا
لشؤون اللاجئين. ومن المؤسف أن حوالي 75
٪ منهم عادوا دون أن يتلقوا على الإطلاق أي
تعليم رسمي، سواء قبل أن يصبحوا لاجئين أو
في أثناء حياتهم في المنفى. ولقد كان المجتمع
الدولي يعلم أن نزوحهم - وإن طال أمده -
ستعقبه العودة إلى الوطن وإعادة الإعمار إن
أجلا أو عاجلاً. ولكن كيف سمحت بحدوث
ذلك منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة
للأمم المتحدة (اليونسكو)، ومنظمة رعاية
الطفولة التابعة للأمم المتحدة (اليونيسيف)
ومنظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات
التي يدخل التعليم في نطاق عملها؟ لماذا
لم تدق هذه المنظمات جرس الإنذار عندما
أعلنت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون
اللاجئين هذا القصور؟ إن على المنظمات
غير الحكومية والسلطات الباكستانية أيضاً
تتحمل بعض المسؤولية. ولماذا لم تشارك
المؤسسات المهنية والأكاديمية والعلمية
الباكستانية في تعليم الأفغان؟

ويرجع تأخر عملية إعادة الإعمار في
أفغانستان إلى الافتقار إلى العمالة المدربة.
ولقد كان من الممكن توفيرها لو كنا نحن -
«الخبراء» و«المستشارين» - قد أدينا عملنا
على ما يرام. لكننا بدلاً من ذلك، تجاهلنا في
حقيقة الأمر تدريب الأميين، والتدريب المهني
والفني، وتدريب المعلمين وبناء القدرات. ولم
نعمل سوى القليل لإشراك الباحثين الباكستانيين
والأفغان أو المؤسسات الباكستانية والأفغانية